

تقرير موجز عن الدورة العادية السادسة عشر للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي المنعقدة في جدة، المملكة العربية السعودية، خلال الفترة من 24 إلى 28 نوفمبر 2019

جدة 28 نوفمبر 2019:

عقدت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان (الهيئة) المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي (المنظمة) دورتها العادية السادسة عشر بجدة، المملكة العربية السعودية، خلال الفترة من 24 إلى 28 نوفمبر 2019. وفي هذه المناسبة، عقد النقاش المواضي التقليدي للدورة في 26 نوفمبر 2019 حول الموضوع: "تغير المناخ وحماية البيئة: من منظور حقوق الإنسان"، قبل أن تعتمد الهيئة وثيقة ختامية الموضوع صدر بشكل منفصل بشأن ذات الموضوع.

وقد حضر أعمال الدورة، إلى جانب الهيئة، أعضاء لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وممثلون عن الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز أنقرة¹ والإيسيسكو². كما حضرتها الدول الأعضاء والدول ذات صفة المراقب في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، الذين شاركوا بشكل فعال في اثناء النقاش خلال المداولات العلنية للدورة.

وفي كلمته الافتتاحية، عبر السيد آدم نانا، رئيس الهيئة بالنيابة، عن شكره لجميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك البلد المضيف، المملكة العربية السعودية، على مشاركتها الفعالة واهتمامها بأنشطة الهيئة المختلفة. كما رحب بأعضاء الهيئة الجدد الذين تم انتخابهم حديثاً، معرباً عن أمله في أن يساهم انضمامهم الى الهيئة في دفع عجلة الأعمال المنوطة بها، باعتبارهم خبراء مرموقين في مجال حقوق الإنسان.

وفي حديثه عن عمل الهيئة سطر السيد آدم نانا، الضوء على أنشطة الهيئة، حيث قام بتوفير المعلومات المستحدثة بشأن الولايات المختلفة التي أوكلتها إليها مجلس وزراء الخارجية، مصحوبة بتفاصيل التقدم المحرز في كل منها. وفي هذا الصدد، أفادت الهيئة أنها قامت باستعراض و تنقيح صكوك منظمة التعاون الإسلامي المختلفة والمعنية بحقوق الإنسان، مثل إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام، واتفاقية منظمة التعاون الإسلامي بشأن حقوق الطفل في الإسلام، بما يتوافق مع المعايير العالمية لحقوق الإنسان. وسيتم تقديم كلتا الوثيقتين إلى الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية للنظر فيها واعتمادها. كما استعرض بايجاز نتائج الندوة الدولية السادسة للهيئة، التي عقدت في طشقند، بالتعاون مع حكومة أوزبكستان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، حيث توصلت الندوة إلى العديد من الاقتراحات المتعلقة بالطرق والوسائل الكفيلة بتحسين الأطر القانونية والإدارية والسياسية الحالية، وذلك من أجل تعزيز حقوق الشباب، بما في ذلك صياغة اتفاقية دولية جديدة بشأن حقوق الشباب.

وبالإشارة إلى موضوع النقاش المواضي لهذه الدورة، شدد رئيس الهيئة أن تغير المناخ يشكل إحدى أعظم التحديات التي يواجهها حقوق، فيما أن لعواقبها العديد من التأثيرات السلبية التي تحول دون التمتع الكامل بحقوق الإنسان الأساسية بشكل فعال، مثل الحق في الحياة والصحة، و الحق في التغذية، و الحق في الماء، و الحق في السكن و الحق في مستوى معيشي مناسب. وعليه، دعت إلى تعزيز التعاون الدولي لتوفير الدعم الضروري في المجالات المادية والفنية وبناء القدرات، بما يساعد على تحقيق التنمية المستدامة من خلال استراتيجيات مبنية على استخدام الكربون المنخفض وصالحة لمقاومة التقلبات البيئية، وذلك باتباع نهج قائم على مقارنة حقوق اللانسان. وعلاوة على ذلك، حثت الهيئة الدول على تبني مفهوم "العدالة المناخية"، للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها لفائدة الأشخاص الذين ساهموا بدرجة أقل في إلحاق الأضرار بالبيئة، وخاصة الأجيال المقبلة.

أشاد الدكتور عبد الله موسى الطيار، في حديثه نيابة عن الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، بمساهمة المفوضية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان داخل العالم الإسلامي وخارجه. كما رحب بموضوع النقاش المواضي، مشدداً أن الدول الأعضاء في المنظمة تعتبر من أشد البلدان عرضة للتغيرات البيئية، لا سيما البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان الأقل نمواً، وذلك بسبب القيود التكنولوجية والمالية، وعدم كفاءة القدرات التكيفية والاعتماد الكبير على الموارد الطبيعية السريعة التأثير بالمناخ. وفي هذا السياق، حث على اعتماد سياسة تكيف متكاملة لمنظمة التعاون الإسلامي لرفع مستوى الوعي والتفاعل والتعاون بشأن القضايا البيئية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومع أصحاب المصلحة الدوليين من أجل تغطية كافة الأبعاد، بما في ذلك بناء القدرات وإدارة مخاطر الكوارث والبحث وتقييم الأثر البيئي والتنوع الاقتصادي. كما شدد على الحاجة إلى تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان والشباب والنساء ورجال الدين ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال حماية البيئة، وذلك في إطار أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030.

¹ Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries

² Islamic Educational, Scientific and Cultural Organization

و قد أجرى كل من أعضاء الهيئة و فريق النقاش وممثلي الدول الأعضاء مناقشة مستفيضة شملت جميع جوانب الموضوع لتحديد العلاقة بين التدهور البيئي و عواقبها على التمتع الكامل بحقوق الإنسان . و بناء على هذا النقاش، اقترح المشاركون عددا من الإجراءات الإدارية و التشريعية و السياسية للتصدي لتغير المناخ و مكافحتها وتخفيف آثارها، بما يضمن حماية البيئة من خلال تماسك السياسات ، و الحلول القائمة على التكنولوجيا ، و بناء القدرات المؤسسية وإشراك المجتمع المدني ، فضلا عن تعزيز التعاون مع الشركاء المعنيين وفقاً لالتزاماتهم بموجب الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة بحقوق الإنسان. و اختتاماً للنقاش، اعتمدت الهيئة وثيقة ختامية خاص به، صدر بشكل منفصل.

ناقشت الهيئة على نحو مستفيض وعلى مدى خمسة أيام من دورتها، جميع البنود المدرجة على جدول أعمالها وشملت انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي، بالإضافة إلى مهام أخرى محددة أناطها بها مجلس وزراء الخارجية، مثل ظاهرة الإسلاموفوبيا، وحقوق الإنسان المكفولة للمرأة و الطفل، والحق في التنمية، والآلية الدائمة لرصد حقوق الإنسان في كشمير المحتلة من قبل الهند، وكذلك وضعية حقوق الإنسان للاقلييات والمجتمعات المسلمة في كل من ميانمار وجمهورية أفريقيا الوسطى. كما استمعت الهيئة إلى إحاطات وإسهامات من الإدارات المختصة من الأمانة العامة للمنظمة ، والتي شكلت عنصراً جوهرياً في اتخاذ قرارات و توصيات مستنيرة ومستفيضة بشأن هذه المواضيع.

أعربت الهيئة الهيئة، أثناء مناقشتها لتفاقم وضعية حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تجديد العدوان العسكري الذي قامت به قوات الاحتلال الإسرائيلية في قطاع غزة في وقت سابق من هذا الشهر ، مما يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. كما أعربت عن قلقها الشديد إزاء التوسع المستمر في الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية ، و حذرت من أن الدعم المقدم من أي بلد أو جهة ، والذي يهدف إلى إضفاء الشرعية على مناطق الاستيطان الاستعماري في الضفة الغربية ، يعتبر لاغياً و باطلاً بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. و قد أصدرت الهيئة بياناً صحفياً في هذا الشأن بشكل منفصل.

تلقت الهيئة إحاطة تفصيلية بشأن تفاقم وضعية حقوق الإنسان في كشمير المحتلة من قبل الهند من كل من أمانة المنظمة و فخامة السيد رئيس آزاد-جامو وكشمير. و في هذا الصدد، عبرت الهيئة عن قلقها جراء محاولات الحكومة الهندية الرامية إلى قمع النضال الكشميري المتصلة بالوصول إلى حقهم المشروع في تقرير المصير ، و منها لجوء السلطات الهندية إلى الحصار السياسي والاقتصادي و تعميم كافة وسائل الاتصالات بشكل مستمر و بلا هوادة في كشمير المحتلة ، علماً أن الحصار قد جاوز حدود 115 يوماً من تاريخ فرضه ، دونما أي إشارة بتحسين الوضع وبتوقفه على الميدان. كما عبرت عن تأييدها الكامل لحق الكشميريين في تقرير المصير، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. و قد أصدرت الهيئة بياناً صحفياً منفصلاً في هذا الشأن.

وناقشت الهيئة بالتفصيل ، في مداولاتها بشأن الأقلية المسلمة من الروهينغيا في ميانمار ، آخر التطورات المتعلقة بهذا الموضوع. و في هذا السياق، أعربت عن قلقها الشديد جراء هذه الوضعية ، و خاصة أن التقارير تفيد أن ما يقارب 600,000 من الروهينغيا المقيمين في ولاية راخين ما زالوا يعيشون في "سجون مكشوفة" حيث يخضعون للرقابة في جميع جوانب حياتهم. في حين تواصل ميانمار أيضاً التنصل من الالتزامات التي تقع على عاتقها بموجب اتفاق العودة التثائي المبرم مع بنغلاديش ، مما يتسبب في تفاقم الظروف الانسانية لأكثر من 1,000,000 لاجئ من الروهينغيا في بنغلاديش. ولذا ، فقد رحبت الهيئة بإعلان بعثة الأمم المتحدة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق، الذي يشير إلى إخفاق ميانمار في الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية المعنية بالابادة الجماعية. وتحقيقاً لهذه الغاية ، رحبت الهيئة بالإجراء الذي اتخذته جمهورية غامبيا ضد ميانمار باسم منظمه التعاون الإسلامي ، فيما يخص رفع الدعوى ضد هذه الأخيرة أمام محكمة العدل الدولية ، زاعمة أنها قد انتهكت التزاماتها بموجب اتفاقه منع ومعاقبة جريمة الابادة الجماعية (1948) ، لما تقوم بها من اعمال الابادة الجماعية ضد الشعب الروهينغي. و في 14 نوفمبر من هذا العام ، وافقت محكمة العدل الدولية على إجراء تحقيق كامل في جرائم ميانمار المزعومة ضد الروهينجا. و قد شاركت الهيئة في هذا التحقيق، و خاصة في مراحل جمع الأدلة المتصلة بالقضية. و إذ ترحب الهيئة بهذا التطور، تقترح في نفس الوقت على المنظمة أن تستمر في توفير المساعدات الإنسانية والمالية للروهنجيا مع تقديم الدعم السياسي والدبلوماسي الكامل لهذا الشعب.

وخلال المناقشات التي أجريت في إطار فريق عملها المعني بالإسلاموفوبيا و الأقليات المسلمة، أعربت الهيئة عن خيبة أملها إزاء تزايد موجة الكراهية والتمييز ضد المسلمين في جميع أنحاء العالم. كما أعربت عن قلقها الشديد جراء انتشار السرد السياسي الذي يدعمه اليمين المتطرف ، مما يسهم بشكل سلبي في تصاعد مخاطر البغض و الكراهية ، و التي تتمثل في أعمال التمييز و العنف ضد الأقليات المسلمة في مختلف البلدان. و عليه أعربت الهيئة عن إدانتها للأحداث الأخيرة، و منها محاولة حرق القرآن الكريم في النرويج ؛ تصاعد الخطاب المناهض للمسلمين والمهاجرين في البرازيل ؛ التمييز الديني ضد اللاجئين والمهاجرين المسلمين في بعض دول الاتحاد الأوروبي ؛ المعاملة التمييزية ضد المسلمين في عملية التسجيل الجارية (في أسام ، الهند) ؛ القرار غير المتوقع بتسليم مسجد بابري الذي يبلغ من العمر 460 عاماً إلى الهندوس لبناء معبد في أيوديا بالهند ؛ تكثيف العنف والتمييز ضد المسلمين في سري لانكا و استمرار الصراعات التي ما

زالت قائمة في كل من جنوب تايلاند وجنوب الفلبين. وقد وصفت الهيئة هذه الأعمال بحوادث مؤسفة، باعتبارها اعتداءات خطيرة على الحريات الأساسية المكفولة للأقليات في ممارسة الدين بكل حرية وبعيدا عن الخوف .

و فيما يتعلق بوضعية مسلمي الأويغور في إقليم شينجيانغ في الصين ، جرى التشديد على أن حرية الدين يعتبر حقا أساسيا، وبالتالي لا ينبغي أن يفهم من ممارستها أنها مصدر للتطرف و الأصولية. وقد حثت الهيئة الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي على مواصلة جهودها البناءة مع السلطات الصينية لضمان تعزيز وحماية حقوق الإنسان المكفولة للأقليات المسلمة.

استعرضت الهيئة تفاقم وضعية حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث تتعرض الأقلية المسلمة لانتهاكات خطيرة لحقوقها الأساسية. وعلى الرغم من خطورة الوضع ، رحبت الهيئة بتوقيع اتفاق السلام بين الحكومة والشرايح المسلحة، مناقشة الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي ومؤسسات التمويل الإسلامي تقديم المساعدة المالية والإنسانية للحكومة، و ذلك لتمكينها من تعزيز السلام و بناء المؤسسات . و في وجهة نظر الهيئة، يشكل تحقيق العدالة عاملا أساسيا لحل الأزمة ونجاح السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى . وتحققاً لهذه الغاية ، رحبت بإنشاء مؤسسات العدالة الانتقالية الرئيسية في إطار متابعة اتفاق السلام . كما أعربت عن استعدادها للقيام بزيارة ميدانية أخرى ، بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ، لتوثيق وإعداد تقرير عن أوضاع حقوق الإنسان الحالية التي يواجهها المسلمون في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي تفاعلها مع مرصد منظمة التعاون الإسلامي المعني بالاسلاموفوبيا ، عبرت الهيئة عن قلقها إزاء استمرار تصاعد الظاهرة في الدول الغربية. كما لاحظت بقلق عميق انتشار رهاب الإسلام في مناطق أخرى في الدول الشرقية ، مثل ميانمار والهند وسري لانكا، حيث تنفذ مجموعة من الغوغاء المتشددین هجمات كراهية غير مبررة ضد الأقليات العرقية والدينية. كما عبرت عن تقديرها لمبادرة منظمة التعاون الإسلامي الرامية إلى وضع استراتيجية شاملة لمكافحة رهاب الإسلام، علما بأنها أسهمت بقدر كبير في هذا الشأن. و في هذا السياق، رحبت الهيئة كذلك بـ "خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي المعني بمكافحة رهاب الإسلام والتمييز الديني والتعصب والكراهية ضد المسلمين" ، و التي اعتمدت خلال الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي على هامش الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. و لقد أشادت الهيئة ، في هذه المناسبة، بالمبادرات المختلفة التي أدلت بها الدول الأعضاء و الموجهة صوب التصدي لظاهرة الإسلاموفوبيا ، و من ضمنها خطة انشاء قناة تلفزيونية في هذا الشأن. و شددت الهيئة على ضرورة مواصلة الحوار المستمر من خلال آليات مشهورة مثل عملية إسطنبول (القرار: 18/16)، و ذلك من أجل التوصل إلي توافق في الآراء بشأن مكافحة / تجريم التحريض على الكراهية والعنف القائم على أساس الدين أو المعتقد، بما يتناسب مع القانون الدولي لحقوق الإنسان ، الذي يحظر بشكل واضح أي دعوة إلى الكراهية الدينية. ورفضت الهيئة محاولات تبرير إثارة مشاعر الكراهية /حملات نشر الكراهية و الترويج لها والتحريض على التمييز والعنف بدعوى حرية التعبير.

و فيما يخص فريق العمل المعني بالحق في التنمية (RtD)، فقد جدد دعوتها إلى تحويل الإعلان إلى اتفاقية دولية ملزمة. و من ثم ، ناقش هذا الفريق مسودة الدراسة المواضيعية التي قدمها السفير شيخ تيدبان تتيام ، مستعرضا كافة الجوانب المفاهيمية و الموضوعية للحق في التنمية بشكل مختصر، وذلك بهدف تفعيلها في إطار عملية التنمية المستدامة . وتعيد الدراسة التأكيد على أن الحق في التنمية يوفر إطاراً للنظر في الالتزامات الواقعة على عاتق الدول خارج حدودها الإقليمية ، بصفة جماعية ، بما في ذلك عضويتها في المنظمات الدولية، للتصدي لجملة أمور منها التجارة والاستثمار والعلوم والتكنولوجيا والابتكار والملكية الفكرية وتغير المناخ؛ وتمويل التنمية والمسائل المتعلقة بها من خلال التعاون الدولي. و تنص على أن يسترشد تنفيذ جدول الأعمال العالمي لعام 2030 والإجراءات ذات الصلة بالتنمية بمضامين اعلان الحق في التنمية ، الذي تؤكد على ضرورة التعاون الدولي والمساءلة المتبادلة والمسؤوليات المشتركة على مستوى كافة الأجهزة التي تقوم عليها المجتمع ، بما في ذلك القطاع الخاص. وسيتم النظر في المسودة النهائية للدراسة لاعتمادها في الدورة العادية التالية.

وفي مداولاتها بشأن حقوق النساء والأطفال ،أعلنت الهيئة استكمال عملية مراجعة عهد منظمة التعاون لحقوق الطفل باعتماد المسودة المنقحة ، والذي سيعرض على الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء خارجية المنظمة للنظر فيها. وقد حظي العمل بقبول المشاركين باعتبارها انحازا هائلا.

و أشارت الهيئة بارتياح أن 13 (ثلاثة عشر) دولة من الدول الأعضاء قد صدقت على النظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، معبرة عن أملها في أن تستكمل هذه العملية قريبا، و ذلك من أجل تفعيل المنظمة في وقت مبكر. كما أعربت عن تقديرها للتعاون القائم مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بهدف تحسين عملية الإبلاغ من أجل التنفيذ الفعال والفعال والقيام بمشاريع مشتركة في مجال تحقيق التمكين الفعلي للمرأة.

وإلى جانب الإجراءات العادية للدورة السادسة عشرة، نظمت أمانة الهيئة، بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، السلسلة الثانية من ورشة العمل التدريبية حول موضوع الاستعراض الدوري الشامل ، و ذلك في يوم الخميس ، 28 نوفمبر 2019. وحضر ورشة العمل كل من أعضاء الهيئة (IPHRC) و الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ، بالإضافة إلى ممثلي الدول الأعضاء والدول ذات صفة

المراقب في المنظمة ومؤسساتها الوطنية المعنية بحقوق الانسان. و قد حققت الورشة التدريبية ما يلي: (أ) تقديم لمحة عامة عن العمليات التحضيرية للإستعراض الدوري الشامل وآليات تنفيذه و تتبعه ؛ (ب) تمكين بلدان منظمة التعاون الإسلامي من تبادل خبراتهم وأفضل ممارساتهم في مجال تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل ؛ (ج) تحديد السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون والحوار بين المفوضية السامية لحقوق الإنسان والهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الانسان ، بما في ذلك بناء القدرات والمساعدة التقنية.

وفي كلمته الختامية ، أعرب نائب رئيس الهيئة ، السيد أدما نانا عن امتنانه العميق لجميع الدول الأعضاء، بما في ذلك البلد المضيف، المملكة العربية السعودية، والأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي لدعمهما اللوجستي والمعنوي الثابت ، الذي يمكن الهيئة من الاضطلاع بعملها على نحو سلس و فعال، مجددا التأكيد على عزم الهيئة على العمل جنباً إلى جنب مع الأمانة العامة للمنظمة والمؤسسات المتخصصة الأخرى من أجل النهوض بحقوق الانسان وتعزيزها، بما يضمن احترام و حماية كافة المجتمعات في مختلف بلدان المنظمة.